

# لا علاقة لخطوة سويسرا بالكشف عن الأموال المنهوبة.. فما السبيل

## لاستردادها؟

خاص- جنان جوان أبي راشد

تجاوب السلطات السويسرية مع طلب وزارة المال اللبنانية إدراج لبنان ضمن لائحة الدول المعتمدة من قبلها لتبادل المعلومات الضريبية، ترددت أصداؤه في لبنان وكأنه يأتي في إطار تعزيز المطالب بالكشف عن الأموال المنهوبة المشتبه بوجودها في الخارج، إلا أنه تبين لاحقاً أنها خطوة في اتجاه مكافحة التهرب الضريبي وتحصيل 10 في المئة على الفوائد المصرفية لإيداعات اللبنانيين في الخارج، ولن تُنفذ قبل العام 2021.

الاتفاق الذي صادق عليه البرلمان السويسري مع 18 دولة من بينها لبنان، شرحه لـ "المدى" الخبير القانوني ورئيس "مؤسسة جوستيسيا" بول مرقص، مشيراً إلى أن ما يتم الحديث عنه محصور بالتهرب الضريبي بحسب معلومات من وزارة المال، موضحاً أنه أصبح هناك في كل دول العالم نوعاً من التبادل الضريبي جرى تكريسه في لبنان في عدد من القوانين واحدها صدر في العام 2016، إضافة إلى عدد من التعاميم صادرة عن مصرف لبنان تنظم هذا الموضوع، وأضاف أن سويسرا ستقوم بالتالي بالتصريح عن هذه الحسابات للدولة اللبنانية كي يصبح لبنان قادراً على استيفاء أرباحه من فوائد الإيداعات في الخارج.

وعن كيفية استرجاع الأموال المنهوبة من دول الخارج وما إذا كان الأمر ممكناً أو مستحيلاً، أكد مرقص أن الأمر بحاجة إلى تعزيز التشريعات وتوحيد النصوص من خلال إقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي يناقش في البرلمان، ويجب العمل لمنح هذه الهيئة الصلاحيات المنوطة بهيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان والتي أعطيت في العام 2015 صلاحية التحقيق والإطلاع وتجميد الحسابات أو وضع إشارات على الحسابات وعلى العقارات في حال كانت هناك اختلاسات للأموال العامة أو أثاراً غير مشروع وفساد.

لكن وإلى حين إقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ما هي الخطوات الممكنة لاستعادة الأموال المنهوبة؟

يرى مرقص أنه إذا كانت هناك فعلاً إرادة جامعة للدولة باستعادتها، ليس هناك ما يمنع في حال صدور حكم في لبنان أن يتم طلبها من الخارج أو يتم على الأقل تتبعها لمعرفة أين أصبحت، أو وضع إشارات احترازية عليها، مؤكداً أن دون ذلك صعوبات، لكن في الوقت عينه هناك آليات تعاون دولية ولا سيما أن لبنان وقع اتفاقية مكافحة الفساد في العام 2009 وانخرط في منظومة تبادل تعقب الفساد السياسي. وشدد مجدداً على موضوع إرادة الدولة الجامعة ووجوب تعزيز القوانين الموجودة، لافتاً إلى أن الكثير من الدول الأفريقية استطاعت استعادة هكذا أموال.

ودعا مرقص النواب إلى عدم التخبّط في اللجان المشتركة في العديد من النصوص المتعلقة بالسرية المصرفية أو بأدونات الملاحقة أو باسترداد الأموال المنهوبة أو الفساد وإقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

[https://www.almada.org/%d9%84%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%84%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%a9-%d8%b3%d9%88%d9%8a%d8%b3%d8%b1%d8%a7-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7/?fbclid=IwAR1OHMh0u7NFMyd7\\_i3XKU32ddHeJ\\_jzdv-K\\_Trtao5RSqsfU0OpaslC6KI#](https://www.almada.org/%d9%84%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%84%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%a9-%d8%b3%d9%88%d9%8a%d8%b3%d8%b1%d8%a7-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7/?fbclid=IwAR1OHMh0u7NFMyd7_i3XKU32ddHeJ_jzdv-K_Trtao5RSqsfU0OpaslC6KI#)